الحوثي يتسبب في انهيار العملة المحلية في العاصمة عدن

الأمناء / العين الإخبارية:

لجأت مليشيات الحوثي للمضاربة بالعملة المحلية، في مسعى لثني البنك المركزي في عدن بعد قراره بنقل البنوك التجارية إلى العاصمة عدن.

وهوى سعر صرف الريال اليمني إلى مستويات غير مسبوقة مقابل الدولار، خلال تعاملات الأسبوع الماضي، ليتجاوز 1700 ريال يمني للدولار الواحد، بعد مضاربات مشبوهة قام بها الحوثيون منعاً لتنفيذ قرار مركزي عدن، بحسب خبراء اقتصاديين.

واشترطت مليشيات الحوثي على البنوك التجارية التي تتخذ من صنعاء مقرات رئيسية منح ودائع عملائها للحوثيين؛ حتى تسمح لهم المليشيات بنقل مقراتهم إلى عدن.

وكان مركزي عدن قد خاطب البنوك بتزويده ببرنامجها المتعلق بنقل مركز عملياتها إلى عدن خلال الفترة المتبقية من الستين يوما التي منحها للبنوك حتى تنقل مراكزها إلى عدن، وأي بنك يتخلف سيتخذ ضده عقوبات تدريجية وصولا إلى قطع أنظمة التعامل.

أغراض ابتزازية

الخبير اليمني الاقتصادي، ماجد الداعري، قال لـ«العين الإخبارية» إنه ليس هناك أي مستجد أو طارئ وطني يبرر انهيار الصرف غير تجدد جرائم المضاربات بالعملة لأغراض ابتزازية متعلقة بمحاولة إفشال تنفيذ قرار نقل المركز الرئيسي للبنوك التجارية والمصارف الإسلامية وبنوك التمويل الأصغر إلى عدن.

ودعا «الداعري" إلى عدم الترويج لأسعار الصرف الحالية؛ كونها أسعارا وهمية، وغير منطقية، ولا تخدم سوى هوامير الصرف ومافيات العملة، حسب وصفه.

وأضاف أن تجدد جرائم المضاربات بالعملة لأغراض ابتزازية متعلقة بمحاولة إفشال الحوثيين ونافذين تجمعهم مصالح مشتركة تنفيذ قرار نقل المركز الرئيسي للبنوك التجارية إلى عدن خلال ما تبقى من مدة الشهرين.

وأوضح الداعري أن المضاربة تأتي نتيجة توجيه الصرافين بعدن بشراء العملة الصعبة وتجريفها من السوق، بحيث يزداد عليها الطلب فيرتفع صرف العملة الأجنبية على حساب انهيار قيمة العملة المحلية وقوت الشعب، وارتفاع الأسعار واتساع رقعة المجاعة في أكثر بلدان العالم مجاعة.

وبالتالي فإن استخدام هذه التطورات لمحاولة تعطيل قرار نقل المراكز الرئيسية للبنوك اليمنية إلى عدن باعتبار أن الحكومة اليمنية والبنك المركزي عاجزين عن التحكم باستقرار الصرف، بحسب الداعري.

اشتراطات حوثية

وجدد البنك المركزي اليمني تأكيده على إلزام البنوك التجارية بتنفيذ قراره بنقل مراكز عملياتها من صنعاء إلى العاصمة عدن، وسط محاولات مستميتة لإفشال ذلك من قبل جماعة الحوثي.

وأصدر البنك قراره في الثاني من مايو/أيار الجاري، عقب قيام مليشيات الحوثي بصك عملة معدنية من فئة 100 ريال، وأمهل البنوك التجارية 60 يوماً لتنفيذ القرار، متوعداً باتخاذ الإجراءات القانونية ضد البنوك المخالفة.

وكان رؤساء أكبر ثلاثة بنوك تجارية عاملة في صنعاء قد كشفوا عن اشتراطات وضعتها مليشيات الحوثي مقابل الموافقة على نقل مقراتها إلى عدن.

وبحسب خبراء اقتصاديين، فإن مليشيات الحوثي أبلغت بنوك «التضامن، التجاري، والكريمي"، بأنها لا تمانع نقل البنوك مقراتهم الرئيسية من صنعاء إلى عدن بشرط تسليمها كافة الودائع الخاصة بالعملاء في مناطق سيطرتها والبالغة قرابة تريليوني ريال يمني.

رؤساء هذه البنوك، أكدوا عدم قدرتهم على تنفيذ هذا الشرط الذي وضعته مليشيات الحوثي، وأنهم طالبوا الحكومة والبنك المركزي وصندوق النقد والبنك الدوليين مساعدتهم في توفير المبالغ المالية المطلوب منها توفيرها في حال نقل مقراتها لعدن.

وتسبب انقلاب مليشيات الحوثي الإرهابية عام 2015 وسيطرتها على مؤسسات الدولة ومن بينها البنك المركزي اليمني، بضياع أموال المودعين بالبنوك التجارية التي كان يتم استثمارها من خلال أذون الخزانة (الدين العام).

ووصلت قيمة استثمار البنوك التجارية في أذون الخزانة وسندات الحكومة وشهادات الإيداع، مع الفوائد المتراكمة والمستحقة للمودعين خلال السنوات الماضية نحو 1.7 تريليون ريال.

وأثار اشتراط مليشيات الحوثي الإرهابية من البنوك التجارية تسليم هذه الودائع، الاستغراب بعد ان قامت عملياً بمصادرتها قبل نحو عام، ومن خلال إصدارها لقانون اسمته «قانون منع التعاملات الربوية».

وبموجب هذا القانون، أقدم البنك المركزي في صنعاء، الخاضع لسيطرة مليشيات الحوثي، في يناير/كانون الثاني من العام الماضي، على إصدار قرار غير معلن بتجميد استثمارات البنوك التجارية في سندات أذون الخزانة وتحويلها إلى حسابات جارية غير قابلة للسحب.

وهو ما يجعل من وضع المليشيات الحوثية لهذا الشرط محاولة ابتزاز واضحة في وجه البنوك التجارية لعرقلة قرار البنك المركزي في عدن بنقل مقراتها الى عدن، من خلال التلويح بمصادرة مقراتها وأصولها في مناطق سيطرتها بذريعة تسديد ودائع المودعين، وفقا للخبراء.

حزب الله يصادر صلاحيات الحوثيين المالية ويستولي على إيرادات صنعاء

صنعاء / الأمناء:

كشفت مصادر أمنية وعسكرية، عن قيام مليشيا حزب الله اللبناني بمصادرة صلاحيات مليشيا الحوثي الإرهابية، ذراع إيران في اليمن، المالية من خلال لجنة قام بتشكيلها لإدارتها.

ونقلت بوابة العين الإخبارية عن تلك المصادر قولها، إن مليشيات الحوثي تلقت «توجيهات من حزب الله بتخصيص الجزء الأكبر من الإيرادات المالية التي تجنيها من المحافظات اليمنية شمالا للعمليات العسكرية والتصنيع العسكري» وذلك بعد إبلاغ القيادات بأنه لم يعد هناك مجال لأي دعم مالي من جهته لمواجهة التحركات العسكرية أو استحقاقات التسليح العسكري للمليشيات.

وكشفت المصادر عن أن حزب الله خاطب زعيم المليشيات عبدالملك الحوثي بتحويل عملية إدارة الموارد المالية التي تجنيها المليشيات الحوثية من إيرادات وإتاوات وجبايات من مناطق سيطرتها إلى لجنة خاصة يرأسها أحد خبراء حزب الله المتواجدين في صنعاء وكنيته «أبو رضوان».

وأشارت إلى أن «أبو رضوان» هو من يشرف منذ أعوام على إيرادات قطاع الاتصالات والإنترنت الخاضع للحوثيين وكان يرتبط بشكل مباشر بقيادة حزب الله وخبراء من الحرس الثوري الإيراني لتمويل أنشطة عسكرية وتسليح للمليشيات الانقلابية.

ووفقا للمصادر ذاتها، فإن اللجنة الخاصة التي اقترحها حزب الله اللبناني لإدارة الأموال وحدد من يكون مسؤولا عنها، ستكون مخولة بتحديد أوعية الإيرادات المالية المستهدفة وكيف تتم عملية الإنفاق العسكري والتسليح.

وأشارت المصادر إلى أن توجيهات حزب الله تضمنت التشديد «على إنهاء الامتيازات المالية الواسعة التي تحظى بها القيادات الحوثية ومنها العسكرية والأمنية وتجفيف الفساد وتحويل الأموال لصالح العمليات العسكرية والاستعداد لأي تطورات مقبلة».

وأكدت المصادر أن حزب الله طلب من مليشيات الحوثي تكثيف عملية التحصيل المالي ورفع نسب الجمارك والضرائب ورسوم الموانئ وكلفة الاتصالات وبنسبة لا تقل عن 40% خلال الأشهر المقبلة حتى نهاية العام الجاري.

وأوضحت أن توجيهات حزب الله شملت كذلك الطلب من «مليشيات الحوثي توفير ما لا يقل عن 70% من كلفة التسليح والأنشطة العسكرية من موارد محلية، فيما تتواصل عملية توفير التغذية ووسائل النقل ومرتبات الجبهات والتي تشكل 30% من الإنفاق الكلي».

واعتبرت المصادر أن توجيهات حزب الله بخصوص تحمل الحوثيين نفقات التسليح والأنشطة العسكرية والجبهات «إشارة إلى توقف الدعم الخارجي الذي كانت تتحصل عليه المليشيات من أطراف خارجية بينها إيران ومليشيات عراقية».

وتأتي عملية مصادرة صلاحيات المليشيات الحوثية الإدارية والمالية من قبل حزب الله عقب تشكيل طهران ما يسمى «مجلس الخبراء» في صنعاء ومنحه الصلاحيات المطلقة للقرار العسكري والأمني والتحكم حتى بالقطاع المدني وتنفيذ عمليات قصف أو استهداف داخل وخارج حدود اليمن وحتى الهجمات البحرية ضد سفن الشحن.

وكانت طهران شكلت مجلس خبراء بصنعاء في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي ليكون سلطة عليا وضم خبراء عسكريين وأمنيين من حزب الله وإيران بالإضافة إلى خبير عسكري من العراق وقيادات حوثية تمثل زعيم المليشيات من ضمنها أحمد حامد مدير ما يسمى بمكتب الرئاسة، وفق مصادر خاصة تحدثت لـ«العين الإخبارية» في وقت سابق.

وأصبح القرار العسكري والأمني للحوثيين حكرا على مجلس الخبراء الذي

الهيكلة ضرورة ملحة

كتب / عبدالعزيز الدويلة

التغيير أو الهيكلة في العمل الإداري والإشرافي لبعض المرافق الخدماتية والحيوية أصبح في الوقت الحالي أمرا لا بد منه للتغيير نحو الأفضل والاختيار القيادي المناسب، خصوصا وأن هناك أشخاصًا أو رموزًا قيادية مازالت لأكثر من 8 سنوات تعشعش أو تتقوقع في مناصبها حتى أصبح تفشي الفساد والإفساد في إدارتها الخدماتية تفوح رائحتها وتزكم الأنوف، الأمر الذي يتطلب سرعة إعادة تنظيم هيكلة العمل أو تدوير وظيفي لبعض القيادات التي تسببت في ممارسة الفساد المالي واللا أخلاقي في دوائر ومكاتب هذه المرافق الخدماتية، وهنا يقول المثل: إذا كان رب الدار بالدف ضاربًا فشيمة أهل البيت الرقص.

إننا هنا ندق ناقوس الخطر ونحذر من هرولة ممارسين الفساد المالي واللا أخلاقي في بعض أجهزة العمل الوظيفي وذلك بهدف تجنب وعم تفاقم الممارسات والتصرفات الخارجة عن القانون والأخلاق وبصورة مهنية تحافظ وتمنع كل من تسول له نفسه في الانغماس العنصري والعقم والمرض في تفريخ وتشجيع الفاسدين في بعض الدوائر والأقسام الإدارية والمالية، وهذا هو الأسوأ لما في الأمر في ظل تفلت وانفلات المعايير الأخلاقية وغياب مبدأ الثواب والعقاب.

لهذا على مدراء العموم سرعة البدء في معالجة الاختلالات للأمور التي تستدعي ضرورة الهيكلة والضبط المهني لبعض القيادات في هذه المرافق الخدماتية.

إذن فالهيكلة ضرورة ملحة حتى لا يتفشى ويزداد الفساد في بعض المؤسسات والمرافق الحكومية والخدماتية وهو الأمر الذي يحتاج الى تقويم وتقييم كفاءة القيادي والمشرف الناجح أو الفاشل في هذه المرافق الخدماتية وكيفية إداراتها بصورة بعيدة عن الممارسات التي تسيء إلى سمعة الموظف أو الكادر المنغمس في الفساد أو الإفساد الأخلاقي والمهني، فهل آن الأوان للبدء في التغيير والهيكلة نحو اختيار القيادي الكفوء والأفضل؟